الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

LABO.E.E.R.R.D
مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة
ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

شهـادة مشـاركة

يتشرف السيد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، وهيئة الملتقى أن يمنحوا هذه الشهادة

إلى الأستـــــاذ (ة): زهرة لعروسي قرين، أستاذ محاضر ب – جامعة المسيلة، الجزائر

وذلك بمشاركته(ا) بمداخلة موسومة بـ: تحديات وأفاق المقاولاتية في الجزائر في الملتقى الدولي الافتراضي الثاني حول " المقاولاتية وخلق القيمة المشتركة : المتطلبات، الواقع، والافاق "،المنعقد يوم 26 مارس 2022.

رئيس الملتقى
د. علي العبسي

رئيس المخبر
د العبسي علي

عميد الكلية

تحديات وأفاق المقاولاتية في الجزائر

رزيقة مخوخ [1]

زهرة لعروسي قرين [2]

[1] أستاذ محاضر – أ -،جامعة المسيلة، الجزائر،

[2] أستاذ محاضر – ب-، جامعة المسيلة، الجزائر،

razika.mekhoukh@univ-msila.dz

zahra.laroussigraine@univ-msila.dz

الملخص

هدفت الدراسة لعرض تحديات وأفاق المقاولاتية في الجزائر، وذلك من خلال عرض لنشاط المقاولاتية وبرامج الدعم التي تقدمها الحكومات الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك النشاط على النمو الاقتصادي، وكذلك وتسليط الضوء على آليات تمويل المقاولاتية المختلفة المتمثلة في هيئات الدعم لكل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ANGEM)وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNAC).

توصلت نتائج الدراسة إلى أن المقاولاتية في الجزائر لا زالت بعيدة عن المعايير العالمية، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات اقتصادية، سياسية، ثقافية واجتماعية وغيرها .

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، النمو الاقتصادي، المقاول، ريادة الأعمال.

Abstract:

The aim of the study was to present the challenges and prospects of contracting in Algeria, through a presentation of the activity of contracting and support programmers provided by Algerian Governments to small and medium-sized enterprises and the impact of such activity on economic growth, as well as to highlight the different financing mechanisms of the various contracting bodies of the National Agency for Support of Youth Employment: ANSEJ, National Unemployment Insurance Fund (ANGEM) and Loan Guarantee Fund for Small and Medium Enterprises (CNAC).

The results of the study found that in Algeria, resistance is still far from universal norms, owing to various economic, political, cultural, social and other considerations.

Keywords: Contracting, Economic Growth, Contractor, Entrepreneurship.

مقدمة:

تعتبر المقاولاتية وسيلة هامة لتحقيق التنويع الاقتصادي، لأنها تسمح باكتشاف الفرص الاستثمارية واستغلال المواد غير المستغلة في الاقتصاد، و تلعب دورا مهما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول، وهناك فرص استثمارية متنوعة في الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته الإنتاجية، إلا أنها غير مستغلة كما ينبغي.

نظرا لأهمية هذا القطاع المقاولات، ودوره الكبير وتأثيره في بناء الأصول الثابتة في الاقتصاد القومي في المجتمع، وما لنجاح هذا القطاع وتطوره سواء من حيث الحجم أو الكفاءة التي يتمتع بها العاملون فيه ولا سيما القياديين منهم أو من حيث الوسائل أو الأساليب أو المعدات أو الأجهزة الحديثة المتطورة، من أهمية بالغة في أداء دوره الكبير في عملية البناء والتنمية بكل كفاءة ، فيما يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد الوطنية بإنتاجية عالية، فإن من الأهمية بمكان العمل على دعمه وتطويره والأخذ بيده إلى أقصى حد ممكن.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما تحديات وأفاق المقاولاتية في الجزائر؟

منهجية الدراسة: لغرض معالجة موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدامه حسب ما تقتضيه مرحلة المعالجة وذلك بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع، وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل جل أبعاده بشكل كاف من التوضيح والتفسير، للوصول إلى استنتاجات تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة.

1- مدخل للمقاولة في الجزائر

اهتمت الجزائر بترقية المقاولاتية منذ بداية التسعينات في ظل سعيها للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والذي يتجلى من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية وإنشاء العديد من هيئات تشجيع روح المبادرة قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث المزيد من الشباب للولوج لهذا المجال.

1-1- مفهوم المقاولة في الجزائر

لقد اعتبرت مشكلة البطالة الدافع الأساسي الأول للدول إلى دعم إقامة نسيج من المؤسسات المصغرة والمتوسطة، والتي نجد من بينها المقاولة وذلك أن هذا الصنف من المؤسسات على ضآلة حصته في السوق العالمي ولكنه يعتبر وسيلة لامتصاص تلك القوى العاملة العاطلة.

مفاهيم حول المقاول: [1]

- لقد قام Herbert et link بتقديم تعريفا للمقاول وقد اعتبراه " على أنه الشخص الذي يتخصص في أخذ المسؤولية، وأخذ قرارات حكيمة تؤثر على موقع وشكل واستعمال السلع أو المصادر أو المؤسسة".
- Wenekers et turik يعطيان تعريفا يركزان فيه على فهم الفرص الاقتصادية الجديدة فهما يفرقان بين المقاول والمدراء.
- Gider: "المقاول هو الشخص القادر على التعرف على القوانين المخبأة في الاقتصاد وهو مرتبط بالمؤسسة الصغيرة أي يكون فيه المالك والمسير والمنظم والمهندس".
- Alfred marshal (النيوكلاسيك): " المقاول يعتبر كمطور داخل سوق تسودها الشفافية والمعلومة تكون فيه مكتسبة".

إذن فالمقاول الناجح هو ذلك الشخص الذي يحسن استغلال الفرص أو حتى خلقها في مجال مهنته، بل أن ينشأ ميزة تنافسية ن ولن تتحول أفكاره إلا إذا اتسم بروح المبادرة، والابتكار، على أن يكون إقدامه محسوب المخاطر، كما ينبغي على المقاول أن يتحاشى بعض العوامل التي تؤدي إلى فشل المشاريع الصغيرة والمصغرة.

وفي هذا الإطار تم اعتماد الكثير من المفاهيم الخاصة بالمقاولة في مختلف البلدان، وسوف نشير إلى مفهوم المقاولة في الجزائر، حيث عرف المشرع الجزائري المقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها: " عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر".[2]

كما سمح المشرع للمقاول باللجوء إلى مقاول آخر يكلفه بإنجاز المشروع كاملا أو جزءا منه، كما يمكنه التعاقد مع عدة مقاولين يكلف كل واحد منهم بإنجاز جزء من العمل حسب تخصصه وخبرته في مجال معين، فإذا تم هذا التعاقد، يسمى المقاول الثانـي " بالمقاول الفرعـي" أو " المقاول من الباطن "، ويصبح المقاول الأول المتعاقد مع صاحب المشروع يسمى " بالمقاول الأصلـي".

كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها: "استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم، وعلى ذلك فالمقصود بالمقاولات تلك المشروعات التي تتطلب قدرا من التنظيم لمباشرة الأنشطة الاقتصادية سواء كانت صناعية أو تجارية أو زراعية أو خدمات، وذلك بتظافر عناصر مادية (رأس المال)، وبشرية (العمل)، يقتضي هذا التنظيم عنصر الاحتراف والمضاربة ويعني الاحتراف ممارسة النشاط على وجه التكرار كما تكون المضاربة على عمل الغير يقصد تحقيق الربح، فإذا لم يتحقق في النشاط عنصري الاحتراف والمضاربة لا يكتسب هذا النشاط شكل المشروع.[3]

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف المقاولاتية بأنها تعني عملية الاستحداث أو البدء في إنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف واستغلال الفرص المتاحة في السوق بهدف تقديم قيمة معينة.

1-2- سمات المقاولة

هناك مجموعة من السمات التي تميز المقاولة عن باقي المشروعات ويمكن إجمالها في:

- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وفي كثير من الأحيان تكون عائلية.
- بساطة الهيكل التنظيمي حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.
- لا يحتاج العاملين إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشروعات لمحدودية رأس المال المستثمر وببساطة التكنولوجيا المستخدمة.
- تتمتع بقدرة من التكيف وفقا لظروف السوق سواء كانت من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية.

1-3- منافع المقاولات

تلعب المقاولات دورا هاما في التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وفيما يلي أهم فوائد المقاولات:

- توفر فرص العمل، وذلك من خلال امتصاصها للبطالة في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.
- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير أحيانا كثيرة.
- قدرة المقاولات في التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة.
- العمل على إقامة مشروعات البنى التحتية مثل: تعبيد الطرق، مشروعات البناء.
- بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع المساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال.

1-4- أصناف المقاولات

وقد عددت المادة الثانية من القانون التجاري الأعمال التي تكتسب الصفة التجارية إلا إذا وقعت على سبيل المقاولة وهي: [4]

- **مقاولة تأجير المنقولات والعقارات:** صاغ المشرع الجزائري كل مقاولة لتأجير المنقولات والعقارات بالصيغة التالية إذا تمت ممارستها من خلال مشروع منظم يهدف أصحابه إلى المضاربة وتحقيق الربح مثل: إيجار السيارات والدراجات النارية المنازل والفنادق ...الخ.

- **مقاولة الإنتاج أو التحويل والإصلاح**: اعتبر المشرع الجزائري كل مشروع للإنتاج أو التحويل أو الإصلاح عملا تجاريا سواء كانت المواد المستعملة فيه قد سبق شراؤها أم كانت ملكا للصانع منذ البداية أم كانت ملكا لغيره فوضه بتحويلها ويشترط في هذا المشروع أن يتم بوسائل مادية وبشرية.
- **مقاولة البناء أو الحفر أو تمهيد الأرض:** ويدخل في نطاق هذه الأعمال إنشاء المباني والطرق والجسور والمطارات وبناء السدود المائية والقنوات كما تدخل فيها عمليات الهدم والترميم، كما يشترط أن يتم هذا المشروع بعناصره المادية والبشرية اللازمة.
- **مقاولة التوريد أو الخدمات:** ويقصد بالتوريد ذلك العقد الذي يلتزم بموجبه المقاول بتسليم الطرف الآخر كميات من الشيء المتعاقد عليه بصفة دورية ومنتظمة خلال فترة زمنية معينة كمن يتعهد بتوريد اللحوم والخضروات إلى الجيش أو إلى إحدى المدارس، بل اعتبر كذلك الخدمات عملا تجاريا كاستثمار الحمامات واستغلال المقاهي.
- **مقاولة التأمينات:** يقصد بالتأمين عقد يحصل أحد أطرافه "المستأمن" لصالحه أو لصالح الغير عند تحقق خطر ما من طرف آخر "المؤمن" الذي يأخذ على عاتقه تعويض هذه الأخطار مقابل أداء من المستأمن هو "القسط" وينظم هذه العملية "التأمين" مشروع له مقوماته وإمكانياته المادية والبشرية والفنية، ولقد اعتبرها المشرع الجزائري عملا تجاريا لصرف النظر عن نوع هذا التأمين سواء كان بريا أو بحريا أو جويا.
- **مقاولة استغلال المخازن العمومية:** لقد اعتبرها المشرع الجزائري على أنها محلات واسعة يودع فيها التاجر بضائعهم لقاء أجر معين ولا يشترط فيها العديد من المخازن بل يكفي أن يكون محلا واحدا شريطة أن يكون كبير من حيث السعة والتنظيم بحيث يلبي حاجات العملاء.
- **مقاولة بيع السلع الجديدة بالمزاد العلني:** واشترط القانون أن تتم هذه العمليات على شكل مشروع أي تكرار القيام بها وعلى وجه الاحتراف والمقصود بالمزاد كل بيع يستطيع حضوره أي شخص ويؤول المبيع لمن يقدم أعلى ثمن، ويظل العمل مدينا للمشتري.
- **مقاولة استغلال الملاهي العمومية أو الإنتاج الفكري:** والمقصود بالملاهي العمومية تلك الأماكن التي تهدف إلى تقديم التسلية والترفيه للجمهور مقابل أجر شريطة أن يتم هذا المشروع على شكل مقاولة وعلى سبيل الاحتراف قصد المضاربة وتحقيق الربح، أما المقصود بالإنتاج الفكري كما ورد في القانون الجزائري هو استغلال الكاتب والمؤلف والرسام لممتلكاتهم الفنية.
- **مقاولة النقل أو الانتقال:** اشترط المشرع أن تتم عمليات النقل بشكل مشروع أو مقاولة ومنه لا تعتبر تجارية عملية نقل تتم لمرة واحدة حتى ولو تقاضى صاحبها أجرا لانعدام المقاولة فيها وكذا لا يعتبر تجاريا النقل المجاني حتى ولو تم بشكل مشروع.
- **مقاولة استغلال المناجم و المحاجر ومنتجات الأرض:** المقصود بالمقاولة المذكورة كل استغلال أو استخراج للمعادن من باطن الأرض كالبترول والحديد والزنك ...، فاعتبر المشرع الجزائري الذي يؤديها تجاريا سواء كان صاحبها مالكا لمصدر الإنتاج أو لا يملكه كأن يمتلك فقط حق الامتياز لاستغلاله، والمقصود بمنتجات الأرض الأخرى كل استغلال للأرض وما عليها أو استغلال منبع مائي من الأرض، اعتبر ذلك عملا تجاريا أو أ تم بشكل مشروع وتوخي من ورائه تحقيق الربح.

1-5- الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولة

إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة راجع إلى ما تقدمه هذه المؤسسات من دعم للمؤسسات الكبرى، بالإضافة إلى ما تحققه من مزايا تدفع مسار التنمية الاقتصادية ويتركز دورها فيما يلي:

- **زيادة التشغيل:** ترتبط أهمية المقاولة بالدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الجزائر والدول النامية فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

- **تنويع الهيكل الصناعي:** تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وكذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأسمالها مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية.
- **تدعيم التنمية الاقتصادية:** تتميز أعمال المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير أو تكنولوجيا عالية لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.
- **عدالة توزيع الدخول:** إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، بحيث أنها تتطلب إلى إمكانيات استثمارية متواضعة الذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي يساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة، بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي. [6]
- **ترقية روح المبادرة:** تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين.
- **معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:** تعمل أعمال المقاولة على معالجة الاختلال في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار ونظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كما تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها.

2- <u>المقاولاتية في الجزائر: بين الواقع والتحديات</u>

تعتبر المقاولاتية أداة فعالة لمعالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مشكلة التشغيل ومحاربة البطالة، ذلك من خلال اعتمادها على إنشاء المؤسسات التي توفر مناصب شغل كثيرة، قادرة على المساهمة وبشكل فعال في تقليل نسب البطالة و ذلك عن طريق خلق مناصب العمل، والتي يرتقب تزايدها من سنة إلى سنة بانتقال هذه المؤسسات من مرحلة إلى أخرى، لكن بالرغم من ذلك إلا أن نسبة إقبال الشاب الجزائري على العمل الخاص تبقى ضئيلة بالمقارنة مع البلدان الأخرى خاصة فئة خريجي الجامعات حيث نجد معظمهم يتوجه للبحث عن وظائف مستقرة أكثر من ميلهم لإنشاء أعمالهم الخاصة بالرغم من أن نسبة البطالة في تزايد من ناحية وتزايد عدد الخريجين كل سنة مما لا يمكن من إيجاد مناصب شغل للجميع .

2-1- واقع المقاولة الجزائرية في ظل الإصلاحات

يوجد توجه عالمي نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة كونها أداة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك فقد خصصت مختلف الدول الوسائل والحوافز، التي تعمل على تدعيم وتطوير تلك المؤسسات وبالنسبة للجزائر يمكن تلخيص مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة في ثلاثة مراحل هي:

- **المرحلة الأولى: خلال الفترة (1963 – 1981):**

في سنة 1963 اعتمد أول قانون استثمار جزائري قصد تنظيم الساحة الاقتصادية بعد الاستقلال، إلا أنه اقتصر على وضع القواعد الأساسية للاقتصاد في إطار المنهج الاشتراكي دون الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي سنة 1966 تم تعديل قانون الاستثمار السابق، وتميز القانون الجديد بتكريس الدور المركزي للقطاع العمومي من خلال تجسيد احتكار القطاع العمومي للاقتصاد الوطني، بالمقابل تم تحديد دور سطحي للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، لذلك تميزت هذه المرحلة بتقليص توسع القطاع الخاص عن طريق الضغط الجبائي والسياسات الحمائية عن طريق غلق التجارة الخارجية.

- **المرحلة الثانية: خلال الفترة (1982 – 1988):**

خلال هذه المرحلة عملت الدولة على توجيه وتأطير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث نجد القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 منح بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة بالمتوسطة والتي تتمثل في حق تحويل العملة الصعبة للخارج من أجل شراء وسائل الإنتاج والمواد الأولية، وإمكانية الحصول على تراخيص الاستيراد.

وفي سنة 1983 تم تأسيس الديوان الوطني لتوجيه، وتتشبع وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) والذي يهدف إلى توجيه الاستثمار الخاص نحو القطاعات والمناطق ذات أولوية والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى ضمان فعالية أكثر للقطاع الخاص ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية ورغم الإجراءات السابقة إلا أن أعمال المقاولة لم تشهد أي توسع، وذلك نظرا لعدم فعالية تلك الإجراءات، ووجود بعض العراقيل للمؤسسات الصغيرة الخاصة هي:

- طريقة الاعتماد المسبق التي عممت على كل الاستثمارات الخاصة.
- التمويل البنكي حدد سقفه بـ 30 % من الاستثمارات المرخص بها.
- المشاريع الاستثمارية ذات سقف 30 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو المؤسسات المساهمة، و10 مليون للمؤسسات الجديدة الأحادية.
- عدم مشروعية الاستثمار في أكثر من شركة واحدة.

- **المرحلة الثالثة: خلال الفترة ما بعد 1988:**

خلال هذه المرحلة بدأ التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، لذلك اعتمدت تشكيلة تشريعية جديدة، والتي تهدف إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وحرية أسعار الصرف واستقلالية البنوك التجارية والبنك المركزي، في نمو المجال نجد قانون النقد والقرض لسنة 1990 أعطى أهمية كبيرة للاستثمار الخاص، وفي سنة 1993 قد عمت الإصلاحات بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 للخاص بترقية الاستثمارات وفي سنة 2001 تم اعتماد المرسوم رقم 01-03 الخاص بتطوير الاستثمارات.

في 12 ديسمبر 2001 تم إصدار القانون رقم 01-18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عمل على تحديد تدابير دعمها من خلال:

- إنشاء صناديق ضمان القروض تتولى ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المقاولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكوين مركز الدراسات والبحث خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2- آليات الدعم وأنظمة التحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إدراكا منها بالأهمية المتزايدة للعمل المقاولاتي، لما له من مساهمة في الدخل المحلي الخام، وبالتالي التنمية الاقتصادية، حاولت الجزائر تحسين مناخ الاستثمار من خلال إرساء العديد من الآليات وإنشاء العديد من الصناديق، واستحداث العديد من صيغ التمويل المساعدة على إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر مخرجات العمل المقاولاتي، وفيما يلي مختلف هذه الآليات والصيغ المستحدثة للتشجيع على الاستثمار وخلق المؤسسات:[7]

- **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(L'ANDI) :** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحورا أساسا على إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي، وهناك نظامين من الامتيازات الأول يطبق على الاستثمارات الجارية و المنجزة خارج المناطق المراد تطويرها، والثاني هو النظام الاستثنائي الذي يطبق على الاستثمارات الجارية و المنجزة في المناطق المراد تطويرها والتي ترقى لاهتمام خاص من الدولة.
- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) :** يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30 -50 سنة، والذين فقدوا

وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد، والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) :** هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (35-19) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.

يضمن الجهاز عملية المرافقة لجميع مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار، كما أنشئ أساسا لمساعدة وتكوين مميز للشاب صاحب المشروع من خلال تنضيج المشروع و وضع مخطط العمل .

- **الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة(ANGEM) :** تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير(القرض المصغر)، رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة، هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت، كما يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع وخدمات.

3-2- عرض نتائج آليات الدعم وأثرها على نمو النشاط المقاولاتي في الجزائر

تجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات هي بيانات أولية، ومن المتوقع أن يتم تعديلها وفقا لتطور المشاريع المعلنة (التعديل الهيكلي، إلغاء، تغيير موقع ...).

الشكل رقم 1: حصيلة التصريح بالاستثمار لسنة 2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد المشاريع في الاستثمار المحلي اكبر من عدد المشاريع في الاستثمار المحلي، والتي يمكن تفسيرها بجملة التدابير والتسهيلات التي قدمتها الجزائر في سبيل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الصيغ المستحدثة للتشجيع على الاستثمار وخلق المؤسسات.

كما يمكن عرض تحليل لنوعية الاستثمار كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: توزيع الاستثمار المحلي حسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
إنشاء	2525	%	1155144	%	98182	%
توسيع	1575	%	440184	%	42134	%
إعادة هيكلة	25	% 0,61	80821	% 4,82	3004	% 2,10
المجموع	**4125**	**% 100**	**1676149**	**% 100**	**143320**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة إنشاء مشاريع جديدة تحتل المرتبة الأولى من حيث الأولوية بنسبة 61,21 % أي الاهتمام بخلق مشاريع استثمارية غير موجودة أو ليست قائمة عن طريق استغلال وسائل إنتاج جديدة والتي هي من وجهة نظر اقتصادية تتناسب مع زيادة حقيقية في أسهم رأس المال الوطني.

وفي المرتبة الثانية نجد عمليات التوسيع للاستثمارات بنسبة 38,18 % أي زيادة الطاقة الإنتاجية أو توسيع إنتاجها من السلع والخدمات، وهذا ما يدل على عملية مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي المرتبة الأخيرة نجد إعادة التأهيل بنسبة 0,61 % وهي عملية اقتناء السلع والخدمات الموجهة لمجابهة العتاد المستعمل والمعدات القائمة أو الموجودة سابقا القديمة منها خاصة وذلك لزيادة الإنتاجية.

والجدول الموالي يبين تطور عدد المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط الاقتصادي إلى غاية آخر تحديث لسنة 2018.

الجدول رقم 2: تطور عدد المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002-2018)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزارعة	226	% 5,48	82833	% 4,94	9292	% 6,48
البناء	927	%	121535	% 7,25	12300	% 8,58
الصناعة	2293	%	1038684	%	92211	%
الصحة	122	% 2,96	55478	% 3,31	4601	% 3,21
النقل	3	% 0,07	1617	% 0,10	132	% 0,09
السياحة	299	% 7,25	310079	%	17407	%
الخدمات	255	% 6,18	65923	% 3,93	7377	% 5,15
المجموع	**4125**	**% 100**	**1676149**	**% 100**	**143320**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz

من خلال ملاحظة عدد المشاريع الموزعة حسب النشاطات الاقتصادية، نجد أن أكبر نسبة من المشاريع كانت في القطاع الصناعي والذي يمكن تفسيره بالإعانات المالية المقدمة من طرف الدولة، ومن جهة أخرى الأهمية التي أولتها الجزائر في الاستثمار الصناعي.

تبقى هذه الأرقام متواضعة، ولا يمكن اعتبار هذا المجهود كافيا لترقية وتطوير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تراجع مستويات الثقة بين أطراف العملية المصرفية، حيث يُعتبر العامل الأول وراء تدني مساهمة البنوك في القطاع الاقتصادي والمساعدة في تمويل المؤسسات الاستثمارية.

1-6- المعوقات التي يعاني منها المقاولون والمؤسسات الجزائرية

تسعى الجزائر حاليا إلى إرساء اقتصاد السوق، هادفة من وراء ذلك إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين أدائها الاقتصادي والمالي، وتواجه هذه المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة صعوبات عديدة بداء من مرحلة الإنشاء إلى غاية الانطلاق في الإنتاج ويمكن إجمالها في النقاط التالية: [8]

- **معوقات ذات طابع هيكلي:** ما يلاحظ في الواقع العملي أنه رغم تعدد وسائل وهيئات دعم غرف التجارة والصناعة، الجمعيات المهنية، الوكالات التابعة للدولة، بعض مصالح الدولة... غير أنه في الميدان يلاحظ أن نجاعة هذه الهيئات خاصة بالنسبة للمقاولين الناشئين (الشباب)، تكاد تكون معدومة، باستثناء البعض الذين تحذوهم رغبة النجاح.
- **صعوبات المحيط:**

- **المحيط الإداري**: المشكلة التي تعاني منها هذه المؤسسات (المقاولات) هي مشكلة نظام وليست مشكلة كفاءات، فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار الجادة عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض.
- **نظام المعلومات**: تعيش هذه المؤسسات في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا، وهذه الوضعية تعرقل عملية تطويرها وتوسعها.
- **غياب الفضاءات الوسيطة:** البورصة تمثل فضاء إعلاميا وتنشيطيا تشاوريا هاما، في الجزائر نلاحظ غياب هذا الدور ويرجع السبب في ذلك إلى عدم فعالية هذه البورصة سبب المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني بصفة عامة، ومشاكل تتعلق بسيرورة البورصة بصفة خاصة، كما أن غرف التجارة والصناعة باعتبارها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، هذه الغرف موجودة إداريا لكن عملها يبقى محدودا لا تعلب الدور المتمثل أساسا في تخفيف الضغوطات على المتعاملين حتى يتفرغوا للإنتاج.
- **عدم حماية المنتوج الوطني:** الإغراق المتمثل في الاستيراد السلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية، التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة، أما بالنسبة لآراء المقاولين والممارسين:

فيشير تقرير اللجنة دراسة مناخ الأعمال ومحيط المؤسسة خلال الجلسات الوطنية حول الاستراتيجية الصناعية التي عقدت بقصر الأمم أيام 26 – 27 – 28 فيفري 2007 أن المؤسسة الجزائرية غير ناجحة وأن انفتاح الاقتصاد الوطني الذي يتجه ليتعزز أكثر فأكثر مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا التطبيق التدريجي لبنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي تنظر إليه المؤسسات الجزائرية بحذر، كما أن مطالب المقاولين أكدها التحقيق الذي أجري على عينة من المؤسسات وكشفت هذه الدراسة عوائق تقلص بجد محفظة النمو تتمثل فيما يلي:

- **مجال الاستثمار**: يعاني المقاولون في الجزائر حسب التصريحات التي أدلوا بها من نوعين من العراقيل:
- **مجال القروض:** يتعرض تمويل الاستثمار إلى ثقل الإجراءات والعراقيل التي تحبط روح المقاولة، حيث أكد 72 % من المقاولين الذين شملهم التحقيق أنهم قاموا بتمويل عملياتهم ذاتيا، ويرجعون ذلك إلى رداءة الخدمات المصرفية، حيث كشفت الدراسة أن صرف صك بين وكالتين تابعتين لنفس البنك داخل نفس المدينة يتطلب 6 إلى 17 يوما، و33 إلى 34 يوم عندما يتعلق الأمر بصك بين بنكين مختلفين يقع كل منهما في مدينتين متباعدتين كما أن فتح خط قرض سندي يتطلب 15 يوم.
- **مجال العقار الصناعي**: يواجه المقاولون الراغبون في إقامة مشروع استثماري صعوبة في الحصول على عقار صناعي، حيث بينت الدراسة أن 40 % منم المقاولون يوجدون في حالة بحث عن قطعة أرض لإقامة مشروع صناعي، رحلة البحث في متوسط 5 سنوات.
- **في مجال الإنتاج**: أكد المقاولون أنهم يعانون من عائقين آخرين:
- المنافسة غير القانونية المتنامية من القطاع الموازي الذي يتطور بسرعة كبيرة.
- الضريبة: حيث أن الضريبة المطبقة على نشاطاتهم يعتبرها المقاولون مرتفعة جدا.
- **الإدارة الاقتصادية:** المقاولون الذين شملتهم الدراسة يشتكون أيضا من الإدارة الاقتصادية وكذلك تلك المكلفة بالخدمة العمومية هذه الإدارات غير الناجحة تسبب متاعب كبيرة لعمل المؤسسات.

حيث أظهرت الدراسة أنه بخصوص الوصول إلى الخدمات العمومية والوصول إلى شبكة البنى التحتية فإن الوضعية ليست حسنة حيث على سبيل المثال يجب الانتظار 107 يوما للحصول على رخصة بناء و 112 لتسجيل الشركة .

الخاتمـــة:

من خلال هذه الدراسة نجد بالرغم من المجهودات المبذولة في مجال دعم المقاولاتية وبعد مرور أكثر من 20 سنة، تبقى النتائج المتحصل عليها متواضعة ولا تعكس بالقدر الكافي الجهود التي تبذلها الدولة، بالنظر إلى مناخ الأعمال الذي لا يزال يشكل حجر عثرة سير الأعمال، وبالرغم من مختلف التحسينات التي تحاول الجزائر إدراجها في كل مرة، إلا أنها لم تحسن من مكانتها وترتيبها الدولي بل صنفت في المراتب الأخيرة عربيا ودوليا.

من خلال ما سبق من الاستنتاجات يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تعدد وسائل التمويل الأخرى شركات التمويل التأجيري ورأس المال المخاطر ومنحها امتيازات وتحفيزات جبائية؛
- اعتماد اللامركزية في منح القروض البنكية مع احترام الأسقف المحددة بالإجماع ؛
- ضرورة التفكير في تطوير السوق المالي وتكوين ثقافة الاستثمار المالي حتى تصبح موارد التمويل مرتفعة؛
- ضرورة تفعيل دور وكالات وهيئات الدعم والمساندة التي أنشئت خصيصا للمقاولات كصندوق ضمان القروض؛
- معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني خاصة الاقتصاد الموازي؛
- تطوير محيط اقتصادي مشجع للمؤسسات المقاولة وتوجيه مشتريات الدولة لهذه المؤسسات؛
- تشجيع المبادرات الفردية للأشخاص في تكوين مؤسسات المقاولة؛
- توطيد العلاقة بين المؤسسات الكبيرة والمقاولة عن طريق استعمال التحفيزات الجبائية من خلال تخفيف الإعفاءات الجبائية والشبه الجبائية وإلغاء البعض منها مثل الدفع الجزافي؛
- وضع القواعد والآليات لحماية مؤسسات المقاولة من المنافسة غير الشرعية؛
- وضع استراتيجية شاملة لتطوير قطاع المقاولات؛
- زرع ثقافة المقاول في البرامج التعليمية والتكوينية؛
- نشر الثقافة التضامنية في أوساط المقاولين.

---

[1] شعيب بونوة، بوزيدي سعاد، **المقاولة والتنمية الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمصغرة**، لولاية تلمسان، ورقة مقدمة في ملتقى الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص32-34.

[2] مازة حنان، **التعاقد من الباطن في عقد مقاولة البناء**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص10.

[3] القانون 11/82 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتضمن القانون الأساسي الحرفي، الجريدة الرسمية، عدد 35، ص17.

[4] فرحة زاوي صالح، **الكامل في القانون التجاري الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية 02 – الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 106.

[5] نادية قوقح، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع والآفاق**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص198.

[6] فلاح خلف الربيعي، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق**، مجلة علوم إنسانية، العدد 28، 2006، ص3.

[7] www.andi.dz

[8] شبايكي سعدان، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة مقدمة في ملتقى الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص ص 16-17.